والمرتبات عنوانه ونجاوز واعن ذلانهم الا الحدود فانها لا تعفى بل الخطاب في الحديث للائمة خاصة دون احاد الناس بقوينة استثناء الحدود وقيل الخطاب لذوي الحقوق وقيل لهما جميعا فان من العفوات ما يتوجه فيه التعزير لاضاعة حق من حقوق الله تعالى ومنها ما يطالب به لاجل من التحق به فاموكل واحد منهما امر ندب ان يتجاوز عن ذلانهم قوله اذ درؤا الحدود الدرء الدفع اى اجتهدوا في دفع الحدود عن المسلمين باظهار الجاعل لهم قوله فان الامام ان يخطئ في العفو خير له من ان يخطئ في العقوبة اى فان اخطأ الامام في العفو خير له من ان يخطئ في العقوبة بان اقام الحد على من لا يستحقه لان العفو مندوب اليه والعقوبة واجبة عليه والاول اسهل عليه من الثاني قوله اذا اخطأ الامام في ان يعفو خير له من ان يخطئ في ان يعاقب اى اذا اخطأ الامام في ترك الحد على من يستحقه خير له من ان يخطئ في اقامة الحد على من لا يستحقه قوله فان الامام ان يخطئ الى آخره قيل معناه اذا دعوا الحدود ما استطعتم قبل ان يصل الى قاضي الامام اذ اسلك سبيل الخطاء في العفو الذي صدر منكم خير من ان يسلك سبيل الخطاء في الحدود اذا وصلت اليه وجب عليه الانفاذ وعلى هذا الخطاب لعامة المسلمين وهو في الحديث الثاني وهو قوله عليه السلام فان في ان يخطئ في العفو الى آخره قيل يمكن ان يتوفق على حديث ابي هريرة وبريدة ضاف فقضته ماعز فيكون الخطاب للائمة لقوله عليه السلام للمرجوم اكل جنون ثم قوله احصنت ولما عز به جنون ثم قوله اشرب لان كل هذا تنبيه على ان للامام ان يدرأ الحدود بالشبهات فيكون قوله فان الامام مظهر اثم مقام المضمر على سبيل الالتفات من الخطاب الى الغيبة حثا له على اظهار الرأفة والرحمة يعني فحق امام المسلمين ان يرجح سبيل العفو على العقوبة وان في ان يخطئ مصدرية وهو خبر ان اى ان الامام خطاؤه في العفو خير من خطائه في العقوبة قوله استكرهت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جامع رجل امرأة بالاكراه زنى من النبي عليه السلام قوله ولم يقل الى آخره عدم قوله لا يدل على عدم وجوب الحد لانه ثبت وجوبه بالاحاديث قوله فتلقاها رجل اى استقبلها قوله فتجلل بها اى علاها وهو عبارة عن غشيان المرأة يقال تجلل بالثوب اذا لبسه قوله وقال للموجل الذي وقع عليها ارجموه فرجموه معناه انه اقر بالزنا ثم امر برجمه فرجموه والا لما رجموه بقول المرأة من غير حجة وبينة وكان قد ثبت عنده انه كان محصنا لان حد غير المحصن الجلد دون الرجم قوله ان رجلا زنا قيل اسم ان موصول اي قوله زنا وجهوه محذوف وقوله فامر معطوف على المحذوف وان أجبوه النبي عليه السلام فامر قوله مجدح اى ناقص الخلق وهو صفة ثانية لرجل قوله يخبث بها اى يزني بها قوله خذوا عثكالا فيه مائة شمراخ العثكال القضيب الكبير الذي يكون عليه اغصان صغار كل واحد من تلك الاغصان يسمى شمراخا قال في المغرب العثكال والعثكول عنقود النخل والشمراخ شعبة منه قيل هذا اذا مرض لا يرجى زواله يضرب بعثكال

عليه مائة شمراخ ضربة واحدة بحيث تصيب عامتها الشماريخ كلها فيسقط عنه الحد فاما اذا كان برء من ضربة يرجى زواله فيؤخر حتى يبرأ قوله فاقتلوا الفاعل والمفعول به اختلف اهل العلم في حد اللوطي فذهب الشافعي في اظهر قوليه وابو يوسف ومحمد الى ان الفاعل ان كان محصنا يرجم والا فيجلد وكذا ان في عند مالك واحمد يرجم سواء كان محصنا او غير محصن وعند ابي حنيفة يعزر واما المفعول فيجلد سواء كان رجلا او امرأة وسواء كان محصنا او غير محصن في اظهر قولي الشافعي وفي احد قوليه الفاعل والمفعول جميعا عملا بظاهر الحديث قيل في كيفية قتلها يرمي من شاهق ويتبع بالحجارة وقيل يهدم عليهما البناء قوله من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوها فذهب مالك والشافعي واحمد وابو حنيفة الى ان من اتى بهيمة يعزر ولا يقتل لهذا الحديث وبحمل على الزجر والوعيد فلا يستحق يقتل من اتى بها عملا بظاهر الحديث وقيل تقتل البهيمة وتحرق قوله فجلد جلد الفرية ثمانين اى فجلد ذكر الوجل الذي قذف بالزنا حد القذف ثمانين جلدة لقذفه اياها بالزنا يقال افترى عليه الكذب اى اختلقه والاسم الفرية قولها لما نزل عذري اى لما نزل قول الله تعالى ان الذين جاؤا بالافك عصبة الآيات في براءتي عما قاله اهل الافك قولها ولما نزل امر بالرجلين والمراة اى لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنبر امر بحد الرجلين وهما حسان بن ثابت ومسطح بن اثاثة وحد المراة وهي حمنة بنت جحش حد القذف فانهم كانوا ممن اصحاب الافك قوله حدهم مفعول مطلق اى لحدهم حدا واحدا

باب قطع السرقة

اى قطع اهل السرقة قوله ربع دينار قوله قطع النبي عليه السلام يد سارق في مجن ثمنه ثلاثة دراهم المجن الترس قال في شرح السنة اختلف اهل العلم فيما تقطع يد السارق فذهب اكثرهم الى ان نصاب السرقة ربع دينار او ما يشتري بربع دينار او متاعا يقوم بالدنانير فان بلغت قيمته ربع دينار قطعت يده والا فلا وبه قال الشافعي وقال مالك نصاب السرقة ثلاثة دراهم فان سرق ذهبا او متاعا يقوم بالدراهم فان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطعت يده والا فلا وقال احمد وان سرق ذهبا وبلغ ربع دينار قطعت وان سرق فضة وكان قيمتها ثلاثة دراهم قطعت وان سرق متاعا بلغت قيمته ثلاثة دراهم او ربع دينار قطعت عملا بالخبرين معا قال الخطابي وهذا هو الاولى وقدر القيمة بربع دينار واضح وذلك ان اصل التقدير في ذلك الزمان الدنانير فجاز ان يقوم بالدنانير وانما تقويم المجن بالدراهم فقدر بها تحملا ان يكون ذلك من اجل ان الثمن التقليد قد خرجت العادة بتقويم بالدراهم وانما تقوم الاشياء النفيسة بالدنانير لان النقود فتكون هذه الدراهم الثلاثة الى عشر المجن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)